



النشرة اليومية

Monday, 02 December, 2024



أخبار
الطاقة



الرياض النفط يستقر مع تراجع مخاوف مخاطر الإمدادات.. ويسجل خسارة أسبوعية ٥ %

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

يوميًا من الفائض في العرض، أي ما يعادل أكثر من 1 % من الإنتاج العالمي.

وقال تاماس فارغا من سمسار النفط بي في إم: "تشير الصورة المحدثة إلى أن العام المقبل يعد بأن يكون أكثر مرونة من العام الحالي وأن أسعار النفط ستبلغ في المتوسط أقل من مستوى 2024".

وأرجأت مجموعة أوبك+ التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاء بما في ذلك روسيا اجتماعها القادم إلى 5 ديسمبر من 1 ديسمبر. ومن المتوقع أن تقرر أوبك+ تمديدًا إضافيًا لتخفيضات الإنتاج في الاجتماع. وقال أولي هانسن المحلل في ساكسو بنك: "بعد تأجيلين، يتعين على المجموعة أن تنظر في خطر المزيد من ضعف الأسعار وسط إطلاق براميل غير مرغوب فيها حاليًا، ليس أقلها لأن التوقعات بالإنتاج القوي من المنتجين من خارج أوبك+ العام المقبل قد تؤدي إلى فائض في الخام". وتشير توقعات عدد من المحللين إلى أن متوسط سعر خام برنت قد يبلغ 74.53 دولارًا للبرميل في عام 2025. من جهتها، خفضت شركة بي إم آي، وهي وحدة تابعة لشركة فيتش سولوشنز، توقعاتها لسعر خام برنت يوم الجمعة إلى 76 دولارًا للبرميل في عام 2025 من 78 دولارًا للبرميل سابقًا، مشيرة إلى "توقعات أساسية هبوطية، وضعف مستمر في معنويات سوق النفط والضغط السلبية على الأسعار التي نتوقع تراكمها في عهد ترمب".

انخفضت أسعار النفط الخام في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، وسجلت انخفاضًا أسبوعيًا بنحو 5 %، تحت ضغط من تراجع المخاوف بشأن مخاطر الإمدادات من الصراع بين إسرائيل وحزب الله واحتمال زيادة الإمدادات في عام 2025 حتى مع توقع تمديد أوبك+ لتخفيضات الإنتاج.

تراجعت العقود الآجلة لخام برنت 34 سنتًا أو 0.46 % لتغلق عند 72.94 دولارًا للبرميل. وهبطت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 72 سنتًا أو 1.05 % لتغلق عند 68 دولارًا للبرميل عن آخر إغلاق قبل عطلة عيد الشكر يوم الخميس.

وكان نشاط التداول خافتًا بسبب العطلة العامة في الولايات المتحدة. وخلال الأسبوع الماضي، انخفض خام برنت 3.1 % بينما خسر خام غرب تكساس الوسيط 4.8 %. وقالت وكالة الأنباء الرسمية اللبنانية يوم الجمعة إن أربع دبابات إسرائيلية دخلت قرية حدودية لبنانية. وخفض وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ يوم الأربعاء علاوة مخاطر النفط، مما دفع الأسعار إلى الانخفاض، على الرغم من اتهامات الجانبين بانتهاكات.

ومع ذلك، لم يعطل الصراع في الشرق الأوسط العرض، الذي من المتوقع أن يكون أكثر وفرة في عام 2025. وترى وكالة الطاقة الدولية احتمال وجود أكثر من مليون برميل



كما كان تباطؤ الطلب في الصين، أكبر مستورد للنفط، نقطة قلق رئيسة بالنسبة لأوبك+ والتي خفضت توقعاتها للطلب على النفط في العام المقبل بشكل مطرد. وانخفضت أسعار النفط مع قيام المتداولين بتسعير علاوة مخاطرة أصغر بعد أن وافقت إسرائيل وحزب الله على وقف إطلاق النار. ويمثل وقف إطلاق النار مخاطر أقل لانقطاع إمدادات النفط في الشرق الأوسط.

وقال ييب جون رونج، استراتيجي السوق في آي جي، إن النفط من المرجح أن يتمسك بزخمه الهبوطي في الأمد القريب مع تلاشي مخاطر تعطل الإمدادات في الشرق الأوسط ونتيجة لمخزونات البنزين الأميركية الأعلى من المتوقع.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية يوم الأربعاء إن مخزونات البنزين الأميركية ارتفعت 3.3 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 22 نوفمبر، على عكس التوقعات بانخفاض طفيف في مخزونات الوقود قبل السفر القياسي في العطلات.

وقد أثر تباطؤ نمو الطلب على الوقود في أكبر مستهلكين الولايات المتحدة والصين بشكل كبير على أسعار النفط هذا العام، على الرغم من أن تخفيضات الإمدادات من أوبك+ حدت من الخسائر. وقالت مصادر إن أوبك+ قد تناقش تأجيلًا إضافيًا لزيادة إنتاج النفط المخطط لها والتي كان من المقرر أن تبدأ في يناير.

وقال سوفرو ساركار، رئيس فريق قطاع الطاقة في بنك دي بي إس، إن تأجيلًا إضافيًا، كما توقعه كثيرون في السوق، كان في الغالب عاملاً في أسعار النفط بالفعل. وكانت المجموعة، التي تضخ نحو نصف نفط العالم، قد قالت في وقت سابق إنها ستراجع تدريجياً عن تخفيضات إنتاج النفط بزيادات صغيرة على مدى عدة أشهر في عامي 2024 و2025.

وقال محللو بي إم آي في مذكرة: "على الرغم من أننا نتوقع أن تختار مجموعة أوبك+ تمديد التخفيضات الحالية إلى العام الجديد، إلا أن هذا لن يكون كافياً لمحو فائض الإنتاج الذي توقعناه للعام المقبل بالكامل".

وفي يوم الخميس أيضًا، ضربت روسيا منشآت طاقة أوكرانية للمرة الثانية هذا الشهر. وقال محللون في بنك إيه ان زد، إن الهجوم يهدد بردود انتقامية قد تؤثر على إمدادات النفط الروسية.

وأفاد تقرير صادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوم الخميس أن إيران أبلغت الوكالة أنها ستركب أكثر من 6000 جهاز طرد مركزي إضافي لتخصيب اليورانيوم في منشآتها. وقال محللون في جولدمان ساكس إن إمدادات إيران قد تنخفض بما يصل إلى مليون برميل يوميا في النصف الأول من العام المقبل إذا شددت القوى الغربية تطبيق العقوبات على إنتاجها من النفط الخام.

وقال محللو النفط لدى انفيستنتق دوت كوم، انخفضت أسعار النفط وسجلت خسارة أسبوعية وسط توقعات بتخفيف التوترات في الشرق الأوسط، مع تحول التركيز إلى اجتماع أوبك+ القادم.

وتعرض الخام لضربة قوية بسبب الإعلان عن وقف إطلاق النار بين إسرائيل وجماعة حزب الله اللبنانية المسلحة، على الرغم من عدم وضوح مدى صمود الهدنة. وقدمت التوترات المتزايدة بين روسيا وأوكرانيا -بعد سلسلة من الضربات المنهكة ضد كييف- دعمًا محدودًا للخام، في حين كانت أحجام التداول الإجمالية محدودة بسبب عطلة عيد الشكر في الولايات المتحدة.

تباطؤ طلب الصين



انخفاض الإنتاج الأميركي

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية إن إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة انخفض في سبتمبر بأكثر قدر منذ يناير. وأظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة الأميركية يوم الجمعة أن إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة انخفض بمقدار 157 ألف برميل يوميا على أساس شهري إلى 13.20 مليون برميل يوميا في سبتمبر، وهو أكبر انخفاض منذ يناير.

ويأتي الانخفاض في الوقت الذي واجهت فيه عدد من منشآت إنتاج النفط والغاز في خليج المكسيك بالولايات المتحدة إغلاقاً مطولة في سبتمبر مع مرور إعصاري فرانسيس وهيلين عبر المنطقة قبل وصولهما إلى اليابسة.

وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية يوم الجمعة أن إنتاج خليج المكسيك البحري انخفض بنسبة 12 % على أساس شهري في سبتمبر إلى 1.58 مليون برميل يوميا، وهو أدنى مستوى في ثلاث سنوات.

وفي تكساس، أكبر ولاية منتجة للنفط في البلاد، ارتفع الإنتاج قليلاً إلى 5.81 مليون برميل يوميا، متجاوزاً أعلى مستوى قياسي في الشهر السابق عند 5.80 مليون برميل يوميا. وانخفض إنتاج النفط في نيو مكسيكو بنسبة 0.2 % إلى 2.09 مليون برميل يوميا في سبتمبر.

وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن إنتاج الغاز الطبيعي الإجمالي في الولايات الثماني والأربعين السفلى انخفض للشهر الثاني على التوالي إلى 114.9 مليار قدم مكعب يوميا. وفي الولايات الأعلى إنتاجاً للغاز، انخفض الإنتاج الشهري في تكساس بنسبة 0.5 % إلى 35.83 مليار قدم مكعب يومياً، وانخفض الإنتاج في بنسلفانيا بنسبة 1.6 % إلى 19.71 مليار قدم مكعب يومياً، وفقاً للبيانات.

في وقت، قالت شركة روسنفت، أكبر منتج للنفط في روسيا، يوم الجمعة، إنها قد تؤجل تحديث مصافيها بسبب ارتفاع أسعار الفائدة والضرائب حيث انخفضت أرباحها في تسعة أشهر بنسبة 13.9 بالمئة على أساس سنوي إلى 926 مليار روبل (8.7 مليار دولار).

وانتقد رئيس شركة روسنفت إيغور سبتشين، وهو حليف قديم للرئيس فلاديمير بوتين، البنك المركزي لفترة طويلة بسبب سياسته النقدية الصارمة. وقال: "من أجل حماية مصالح المساهمين وتجنب الخسائر، تدرس روسنفت الحاجة إلى تعليق مشاريع تحديث المصافي. وفي الوقت نفسه، تظل تلبية الطلب المحلي على المنتجات البترولية عالية الجودة أولوية".

ورفع البنك سعر الفائدة الرئيس بمقدار 200 نقطة أساس الشهر الماضي إلى 21 %، وهو أعلى مستوى منذ السنوات الأولى لحكم بوتين في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما كانت روسيا تتعافى من الفوضى التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي.

وقالت شركة روسنفت أيضاً إن زيادة ضريبة الأرباح إلى 25 % بدءاً من عام 2025 كان لها تأثير سلبي على نتائج الشركة. وقالت الشركة إن إنتاجها من مكثفات النفط والغاز من يناير إلى سبتمبر بلغ 138.3 مليون طن متري في المجموع، أو 3.753 مليون برميل يومياً في المتوسط.

ولم تقدم روسنفت بيانات الإنتاج من العام الماضي للمقارنة، لكنها قالت إن الإنتاج كان تحت ضغط من اتفاقية أوبك + للحد من الإنتاج. وقالت شركة روسنفت إنها جددت برنامج إعادة شراء أسهمها وسط تقلبات كبيرة في سوق الأسهم.



وفي إمدادات الغاز،

عبر خط أنابيب قوة سيبيريا.

تفترض شركة الغاز العملاقة الروسية التي تسيطر عليها الدولة، غازبروم، عدم تدفق المزيد من الغاز إلى أوروبا عبر أوكرانيا بعد 31 ديسمبر في تخطيها الداخلي لعام 2025. وقالت كيبف إنها تريد إنهاء صفقة العبور، التي ستضع حداً لأكثر من نصف قرن من تدفقات الغاز من سيبيريا إلى أسواق وسط أوروبا والتي بدأت خلال الحقبة السوفييتية وكانت مصدراً ثابتاً لإيرادات الميزانية الروسية.

في حين قالت أوكرانيا إنها لن تفكر في تمديد صفقة العبور، التي تولد ما يصل إلى مليار دولار سنوياً في رسوم العبور لكيبف، وأشارت موسكو إلى أنها منفتحة على المحادثات واستمرار التدفقات عبر الطريق.

وقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن موسكو مستعدة لمواصلة ضخ الغاز عبر أوكرانيا. وروسيا، التي كانت قبل حرب أوكرانيا المورد الأول للغاز الطبيعي لأوروبا، فقدت كل عملائها الأوروبيين تقريباً مع محاولة الاتحاد الأوروبي فطام نفسه عن الطاقة الروسية وبعد تفجير خط أنابيب نورد ستريم إلى ألمانيا في عام 2022.

وقالت المصدر إن صادرات الغاز الروسي إلى "الخارج البعيد" -وهو مصطلح غازبروم لأوروبا وتركيا، باستثناء الدول السوفييتية السابقة- من المتوقع أن تنخفض بمقدار الخمس في عام 2025 إلى أقل بقليل من 39 مليار متر مكعب من أكثر من 49 مليار متر مكعب متوقعة هذا العام بسبب نهاية الطريق الأوكراني.

وهذا يشمل الإمدادات إلى تركيا عبر خطي أنابيب ترك ستريم وبلو ستريم ويستثني الصادرات إلى الصين، والتي من المتوقع أن تصل إلى 38 مليار متر مكعب العام المقبل

ومن غير المرجح أن تنخفض صادرات الغاز الروسية إلى تركيا. ومنذ اكتشاف رواسب الغاز السيبيرية الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية، أمضى القادة السوفييت وما بعد السوفييت نصف قرن في بناء أعمال الطاقة التي ربطت الاتحاد السوفييتي، ثم روسيا، باقتصادات أوروبا.

وقد دمرت الحرب والانفجارات هذا الرابط تقريباً، مما أضر باقتصادات كل من روسيا وأوروبا، التي تعتمد الآن بشكل أكبر على إمدادات الغاز الأميركية. وتظل إمدادات الغاز الروسية إلى أوروبا عبر أوكرانيا صغيرة نسبياً بالفعل. وشحنت روسيا حوالي 15 مليار متر مكعب من الغاز عبر أوكرانيا في عام 2023 - 8% فقط من ذروة تدفقات الغاز الروسي إلى أوروبا عبر طرق مختلفة في 2019-2018.

وينقل خط أنابيب يورنغوي-بوماري-أوزغورود الذي يعود إلى الحقبة السوفييتية، الغاز من سيبيريا عبر بلدة سودجا -التي تخضع الآن لسيطرة القوات العسكرية الأوكرانية- في منطقة كورسك الروسية. ثم يتدفق عبر أوكرانيا إلى سلوفاكيا. وتم توريد حوالي 14.65 مليار متر مكعب من الغاز عبر سودجا في عام 2023، أو ما يقرب من نصف صادرات الغاز الطبيعي الروسية إلى أوروبا. وانخفض استهلاك الغاز في الاتحاد الأوروبي إلى 295 مليار متر مكعب في عام 2023.



أعمال إنشائية ضخمة في أكبر حقول الغاز الرياض الصخري بالشرق الأوسط

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

ونقل وتركيب 34 وحدة من الساحة إلى الموقع، بالإضافة إلى رفع وتركيب 70 من أصل 108 معدات ثقيلة مخطط لها، والتي من المقرر الانتهاء منها بحلول نهاية عام 2024.

وقامت شركة سارينس برفع العناصر الثقيلة مثل جهاز امتصاص الأمين وإزالة الميثان، حيث نفذت 108 عمليات رفع مخطط لها في المجموع. وبلغ وزن هذه الأحمال ما يصل إلى 550 طنًا وتم رفعها باستخدام رافعة زاحفة بسعة 1.250 طن ورافعة زاحفة ذيل بسعة 600 طن. وتضمنت معظم عمليات الرفع الدوران والزحف. ونقلت شاحنات سارينس الوحدات لمسافة 2.5 كيلومتر تقريبًا من ساحة الوحدات إلى موقع التركيب.

وتطلب المشروع تنسيقًا وثيقًا مع أطراف مختلفة حيث تستمر الأنشطة الأخرى في المنطقة المجاورة مباشرة للعمل. يقع الموقع في منطقة صحراوية نائية، حيث تبعد أقرب مدينة 80 كيلومترًا. وهو معرض لظروف جوية سيئة، بما في ذلك الرياح العاتية والعواصف الرملية والضباب والحرارة الشديدة. ووفرت شركة سارينس جميع المعدات والقوى العاملة لهذا المشروع، ووصلت معظم المعدات عن طريق النقل البري من أجزاء أخرى من المملكة العربية السعودية، وكذلك عن طريق البحر من أوروبا وآسيا. وتم شحن خلايا الوزن عن طريق الشحن الجوي. وبعد تحدي التخليص الجمركي، استغرق الأمر في المتوسط حوالي أسبوع واحد لإعداد كل قطعة من المعدات.

تتواصل الأعمال الإنشائية الضخمة في أكبر حقول الغاز الصخري بالشرق الأوسط، حقل غاز الجافورة العملاق بالمملكة العربية السعودية، مع استمرار شركة أرامكو السعودية تداول أعمال الشراء والإنشاء ضمن مشروع تطوير الحقل، ومن المتوقع أن تبدأ المرحلة الأولى من الإنتاج في عام 2025.

ومن المتوقع أن تحقق مستويات إنتاج غاز البيع من مشروع تطوير غاز الجافورة معدلًا مستدامًا يبلغ 2.0 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم بحلول عام 2030، بالإضافة إلى إنتاج كميات كبيرة من الإيثان وسوائل الغاز الطبيعي والمكثفات. أما المرحلة الثانية فهي قيد التنفيذ حاليًا مع الإعلان عن إرساء عقود تبلغ قيمتها نحو 46.5 مليار ريال (12.4 مليار دولار). وضمن الأعمال الضخمة، تتولى شركة سارينس دعم مرفق معالجة غاز الجافورة الذي يعد جزءًا من شبكة سطحية تهدف إلى تطوير الحقل، وستشمل هذه الشبكة مصنعًا لتجزئة الغاز الطبيعي المسال، ونظام ضغط الغاز، وحوالي 1.500 كيلومتر من خطوط الأنابيب الرئيسية للنقل، وخطوط التدفق، وخطوط أنابيب تجميع الغاز لضمان توصيل الغاز الطبيعي والمكثفات بشكل موثوق. وقالت شركة سارينس، أنها تقوم بأعمال التجهيز الثقيلة نيابة عن شركة سامسونج السعودية المحدودة، والتي تم اختيارها بفضل خبرتها الدولية وعملها السابق مع أرامكو وسامسونج في مجال نقل الوحدات والتجهيز الثقيل. وفي أغسطس 2024، أكملت شركة سارينس وزن



ديغويلر آند ماكنوتن، الاستشارية المرموقة لإصدار شهادات احتياطات قطاع الطاقة، من صحة التقديرات الجديدة تقنيًا، وعملت على مراجعة آلية الحجز الإحصائي، وقدمت تقييمًا مستقلًا تمامًا.

وتمكنت أرامكو من تحقيق هذا الإنجاز الذي يعزز الثروة الهيدروكربونية في المملكة ويدعم الاحتياطات المؤكدة من الغاز الذي يُعد موردًا مهمًا وحيويًا للطاقة والصناعات الكيماوية. وتبذل أرامكو السعودية، بدعم وتمكين من الدولة والجهات المعنية، جهودًا جبارة في أعمال التنقيب والإنتاج مستعينة بأعلى التقنيات الرقمية والصناعية بما في ذلك النمذجة الفائقة والبيانات الكبيرة والذكاء الاصطناعي. وقد أسفرت هذه الجهود عن إحراز تقدم ملموس للتوسع في مجال الغاز الذي يُعد أحد محركات النمو في الشركة، وأحد عناصر التمكين الاقتصادي في المملكة، ويمثل حقل الجافورة عنصرًا أساسيًا في إستراتيجيتنا الطموحة لزيادة إنتاج أرامكو السعودية للغاز.

الجدير بالذكر أن حقل الجافورة للغاز غير التقليدي، يعد علامةً فارقةً في مسيرة تنمية قطاع الطاقة في المملكة، ويتوقع أن يبلغ إجمالي استثمارات مشروع الجافورة، الرأسمالية والتشغيلية، أكثر من 100 مليار دولار خلال عمر المشروع. وسيؤدي تطوير الحقل طوال 22 عاماً من بداية تطويره دخلاً صافياً للحكومة بنحو 8.6 مليار دولار سنوياً (32 مليار ريال) ويرفد الناتج المحلي الإجمالي بما يقدر بـ 20 مليار دولار (75 مليار ريال) سنوياً، وسيجعل المملكة أحد أهم منتجي الغاز في العالم ليضاف إلى مركزها كأهم منتج للبتترول. وسيؤدي تطوير الحقل إضافة إلى برامج المملكة في تطوير الطاقات المتجددة إلى تحقيق المزيج الأفضل لاستهلاك أنواع الطاقة محلياً ويدعم من سجلها في حماية البيئة واستدامتها. وسيستفاد من الكميات الإضافية من الإيثان والسوائل، المنتجة من الجافورة، في مضاعفة إنتاج البتروكيماويات، وفي زيادة استخدام اللقيم السائل، بما يحافظ على استدامة الطلب على البترول.

وقالت الشركة "إن إكمال هذا المشروع في الصحراء السعودية يعد إنجازًا كبيرًا لشركة سارينس"، وقالت مديرة العمليات، نور جمال. "في مواجهة الحرارة الشديدة، والموقع البعيد، وموقع العمل المزدحم للغاية، والجدول الزمني التنافسي، أظهر فريق سارينس قدرتنا على التغلب على العقبات من خلال التخطيط الدقيق والخبرة الفنية والتنسيق الفعال. ويسلط نجاح هذا المشروع الضوء على قدرة سارينس على التعامل مع العمليات المعقدة حتى في أكثر البيئات تحديًا، مما يضع معيارًا عاليًا للمشاريع المستقبلية في ظروف مماثلة".

وتعتبر شركة سارينس هي الشركة الرائدة عالميًا والمرجعية في مجال تأجير الرافعات والرفع الثقيل وخدمات النقل الهندسي، مع أحدث المعدات والهندسة القيمة، وواحدة من أكبر مخزونات الرافعات والناقلات والمعدات الخاصة في العالم، وتقدم حلولاً إبداعية وذكية لتحديات الرفع الثقيل والنقل الهندسي اليوم مع أكثر من 100 كيان في 65 دولة.

وكانت شركة أرامكو السعودية قد اضافت كميات كبيرة إلى احتياطات الغاز والمكثفات المؤكدة في حقل الجافورة غير التقليدي، وتزيد الاحتياطات المؤكدة بمقدار 15 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الخام و2 مليار برميل من المكثفات. وتُظهر التقديرات الآن أن الجافورة يحتوي على موارد إجمالية تبلغ 229 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الخام، إلى جانب ما يُقدر بـ 75 مليار برميل من المكثفات. وتم حساب هذه التقديرات الجديدة باستخدام منهج جديد لحجز الاحتياطات الصخرية تم تطبيقه على الموارد غير التقليدية لأول مرة في قطاع الطاقة ويمكن تطبيقه على نطاق واسع في القطاع.

وقد تمّ تقييم ممارسات الحجز الاحتياطي من خلال تحديد استمرارية الموارد وانسجام الأداء. وتحققت شركة



ويعظم القيمة المضافة من الموارد الهيدروكربونية المتاحة. وسيكون تطوير حقل الجافورة مُمكنًا رئيساً لجهود إزاحة ما يقارب مليون برميل نפט مكافئ من الوقود السائل، المُستخدم في توليد الكهرباء وتحلية المياه وغيرها. وسيُساهم إنتاج حقل الجافورة في الوصول إلى مزيج الطاقة الأمثل المُستخدم في إنتاج الكهرباء، حيث سيُشكّل الغاز ما نسبته 50% من الطاقة المستخدمة في إنتاج الكهرباء بحلول عام 2030م. وسيُساهم حقل الجافورة، بشكل كبير، في إنتاج الهيدروجين الأزرق، بحيث يدعم تحقيق المملكة هدفها إنتاج 4000 كيلو طن من الهيدروجين منخفض الانبعاثات (الأخضر والأزرق) سنوياً، بحلول عام 2035م. كما سيُساهم حقل الجافورة، وحده، في تقليل انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنحو تسعة ملايين ونصف مليون طن سنوياً.



المملكة تحشد العالم في "كوب ١٦" لإعادة الرياض إصلاح الأراضي حول العالم

الخاص حول الأرض: "الحدود الكوكبية: مواجهة الأزمة العالمية لتدهور الأراضي"، الذي تم إطلاقه في 1 ديسمبر 2024. التقرير، الذي قام بإعداده البروفيسور الدكتور يوهان روكستروم، مدير معهد بوتسدام لأبحاث تأثير المناخ، يقدم توصيات عملية حول الإدارة المستدامة للأراضي وأنظمة الغذاء لضمان رفاهية الإنسان وحماية البيئة.

يشار إلى أن المملكة تولي اهتماماً كبيراً بالمحافظة على البيئة وتنميتها وحمايتها من عوامل التلوث، وقد أصدرت الدولة عدداً من الأنظمة التي أناطت مسؤولية تنفيذها بعدد من الوزارات والأجهزة الحكومية المختصة، كما اتبعت المملكة سياسات متوازنة ومتكاملة من خلال تخطيط وتنفيذ برامج ومشروعات التنمية لضمان عدم تأثيرها السلي على البيئة. ومستهدفات طموحة تقودها المملكة من خلال استضافة مؤتمر الرياض "COP16"، للعمل من أجل تعزيز التعاون بين (197) دولة موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وحشد الإمكانيات للبحث عن الحلول الفعالة لإعادة تأهيل ملايين الهكتارات من الأراضي المتدهورة والحد من الجفاف، دعماً لصناع القرار، وتشجيعاً لدور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في حماية البيئة والمحافظة على الثروات الطبيعية، وتسريع العمل على استعادة الأراضي والقدرة على التكيف مع الجفاف باعتبارها من مرتكزات تحقيق الأمن الغذائي والمائي.

يدشن اليوم مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في مدينة الرياض التي تستضيف مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (كوب 16) وذلك لإيجاد حلول من أجل مواجهة التحديات البيئية التي تهدد كوكب الأرض، ومضاعفة الجهود للحد من تدهور الأراضي، وتقليل آثار الجفاف عليها. وسيشكل حفل الافتتاح انطلاقة لهذا المؤتمر المحوري، حيث سيتم تسليط الضوء على أهدافه الرئيسة وأهمية التعاون العالمي لمعالجة التحديات المتعلقة بالأراضي. والذي سيعقد في الفترة من 2 إلى 13 ديسمبر 2024 تحت شعار "أرضنا.. مستقبلنا". وسيجمع المؤتمر أكثر من 10,000 من القادة العالميين والخبراء والمناصرين للعمل معاً على مواجهة التحديات الحرجة المرتبطة بتدهور الأراضي والتصحر والجفاف.

وباعتباره أول مؤتمر للأطراف يُعقد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يُبرز مؤتمر الأطراف السادس عشر الحاجة الملحة للعمل الجماعي والاستثمار في إعادة إصلاح الأراضي بشكل مستدام وتعزيز القدرة على مواجهة الجفاف. ويتزامن هذا الحدث التاريخي أيضاً مع الذكرى الثلاثين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، مما يعزز التزامها العالمي بمكافحة التصحر وضمان مستقبل مستدام.

إلى ذلك، سيقدم المتحدثون الرئيسون نظرة شاملة حول أهداف مؤتمر الأطراف السادس عشر، وأبرز المحطات المنتظرة، بالإضافة إلى استعراض النقاط الرئيسة للتقرير



تعمل المملكة محليًا وإقليميًا ودوليًا من أجل حماية البيئة، وإطلاق مبادرات طموحة مثل مبادرتي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر لغرس (50) مليار شجرة، وضعت مستهدف الحفظ على كوكب الأرض من أولوياتها، إذ أطلقت خلال رئاستها لمجموعة العشرين، مبادرة لتعزيز إعادة تأهيل المناطق المتدهورة والحفاظ على الموارد الحالية كمبادرة عالمية، تستهدف دول العالم كافة، تعمل على تنفيذها دول مجموعة العشرين، إضافة إلى مبادرة لتعزيز المحافظة على الشعب المرجانية، وتعتبر مهمة للتنوع الأحيائي، بجانب دراسات تعمل عليها المملكة لمواجهة التحديات مثل: الرعي الجائر والاحتطاب وقطع الأشجار والغابات العشوائية محليًا، وهي تسهم في تدهور الأراضي، من خلال الاستراتيجية الوطنية للبيئة، وكذلك المبادرات التي تقودها المراكز البيئية في مجالات الأرصاد، وتنمية الغطاء النباتي، والالتزام البيئي، والحياة الفطرية، وإدارة النفايات، وجميعها تمول عبر صندوق البيئة.

ووفقًا للتقارير والدراسات الدولية، يتأثر نحو ثلاثة مليارات شخص حول العالم بتدهور الأراضي، حيث تقدر الخسائر الناجمة عن هذا التدهور بنحو (6) تريليونات دولار، وتكمن أهمية استضافة المملكة لمؤتمر الأطراف لاهتمامه في حشد دول العالم من أجل المحافظة على الأراضي بمختلف أنواعها والحد من تدهورها ومكافحة التصحر وآثار الجفاف.



الرياض المملكة تتوسع بمحطات شحن السيارات الكهربائية.. وتخطط لإنتاج ٥٠٠ ألف مركبة

و"إلكترومين".

أما عالمياً، فقد قفز حجم سوق شحن السيارات الكهربائية إلى 4.8 مليارات دولار خلال عام 2024، ومن المتوقع أن تقفز إيرادات سوق محطات شحن السيارات الكهربائية عالمياً بنسبة 250 % بحلول 2030، لتصل إيرادات السوق في عام 2030 إلى 17.4 مليار دولار، مدفوعة برغبة عالية جامحة في اقتناء السيارات الكهربائية وتوفير محطات موثوقة للشحن عبر الطرق السريعة، ويمكن أن نعزو نمو السوق إلى ازدهار مبيعات المركبات الكهربائية، وزيادة الطلب على البنية التحتية للشحن العام.

كلما زادت مبيعات المركبات الكهربائية، كلما توسع الطلب على البنية التحتية للشحن، ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، بلغت مبيعات المركبات الكهربائية العالمية 14 مليون سيارة في عام 2023، وهذه تمثل زيادة بنسبة 35 % مقارنة بعام 2022، ومع ذلك، فإن هذا النمو غير المسبوق في مبيعات المركبات الكهربائية يحتاج إلى دعم من بنية تحتية قوية للشحن تكفي لإجمالي عدد السكان الذين يستخدمون المركبات الكهربائية، وعلاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى البنية التحتية للشحن العام ونقص المساحة الكافية ورأس المال يدفع الطلب على نموذج عمل الشحن كخدمة، وبالتالي يدفع نمو السوق.

من المتوقع أن تشهد السنوات المقبلة ضخ استثمارات ضخمة في مجال إنشاء محطات شحن وصيانة السيارات الكهربائية في السعودية، حيث يواجه القطاع الواعد تحدياً أساسياً يتمثل في نقص محطات الشحن، والتي تعد ضرورية في زيادة الاعتماد على السيارات الكهربائية لتحقيق مستهدفات السعودية في خفض الانبعاثات الكربونية، ووفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاء، فإن عدد السيارات الكهربائية التي تم استيرادها في السعودية خلال 2023 تصل إلى 779 مركبة، فيما لا يزيد عدد محطات الشحن حالياً في العاصمة الرياض على 8 محطات، وتبلغ في المملكة حالياً نحو 20 محطة فقط.

وأطلق صندوق الاستثمارات العامة مع الشركة السعودية للكهرباء، في شهر نوفمبر 2023، شركة "إيفيك" التي تستهدف إنشاء شبكة من نقاط الشحن السريع، والتي يصل عددها إلى 5 آلاف شاحن للسيارات الكهربائية بحلول 2030، موزعة على أكثر من ألف محطة في المملكة، في الوقت نفسه تخطط العديد من الشركات العالمية والمحلية للتوسع في إنشاء محطات الشحن في السوق السعودية، وفي أكتوبر 2021، أعلنت السعودية أن 30 % على الأقل من السيارات في العاصمة الرياض ستكون كهربائية بحلول عام 2030، كما تخطط المملكة لإنتاج 500 ألف سيارة كهربائية بحلول نهاية العقد، من خلال مصانع "لوسيد"، و"سير" التي أطلقت في نوفمبر 2022، ولا شك أن هذه الحاجة الماسة لعشرات محطات الشحن في المملكة، تشكل فرصة واعدة للشركات الوطنية والدولية، وبالفعل هناك لاعبون كبار في السوق السعودية على غرار شركتي "إيفيك"



نمو للسوق، حيث يمكن لمقدمي خدمات الشحن كخدمة تقديم خدمة الشحن بمساعدة طرف ثالث يبحث في صيانة البنية التحتية، وقد استحوذ القطاع المستضاف على حصة سوقية كبيرة بلغت 43.3% في عام 2024، حيث يمكن نشر خدمة الشحن المستضاف في مواقع مختلفة، بما في ذلك الوجهات السياحية والأراضي العامة والشركات والفنادق والمجمعات التجارية ومرافق النقل والمطاعم وغيرها، ويمكن أن يُعزى نمو القطاع إلى مجموعة متنوعة من الفوائد المقدمة للمضيفين، بما في ذلك كسب الإيرادات من رسوم المستخدمين أو إيجارات أراضي الشحن.

من المتوقع أن يسجل قطاع الاشتراك أسرع نمو خلال السنوات المقبلة، وتوفر خدمة الشحن القائمة على الاشتراك للعملاء كفاءة وسهولة الشحن على أساس اشتراك شهري أو سنوي، لأنها تقلل من التكلفة الأولية لشراء محطة شحن، حيث لا يحتاج العملاء إلى شراء أو تثبيت محطات الشحن في مقارهم، ويمكنهم اختيار نموذج الاشتراك، ولا شك أن إمكانية الوصول التي توفرها خدمة الشحن القائمة على الاشتراك هي التي تدفع نمو القطاع، وعلى سبيل المثال، في فبراير 2022، أطلقت مجموعة "ليبرتي جلوبال فينتشرز" البريطانية خدمة Egg لتقديم مجموعة من حلول التكنولوجيا النظيفة، بما في ذلك شحن المركبات الكهربائية على أساس الاشتراك، حيث توفر الخدمة للعملاء في المملكة المتحدة الدعم والصيانة المستمرة، وكلها مشمولة في دفعة شهرية قدرها 30 جنيهًا إسترلينيًا (40.25 دولارًا)، وتعمل مثل هذه المبادرات على تعزيز نمو القطاع.

توفر خدمة الشحن نهجًا اقتصاديًا منخفض المخاطر لشحن المركبات الكهربائية، مما يوسع البنية التحتية للشحن في العديد من الأماكن، كما توفر لسائقي المركبات الكهربائية شبكة موثوقة للشحن أينما ذهبوا، مما يقلل من قلقهم بشأن مدى مركباتهم، وبسبب هذه المزايا، يتزايد الطلب على خدمة الشحن كخدمة، مما يدفع نمو السوق، وتعمل الشركات على توسيع شبكات CaaS لتلبية هذا الطلب المتزايد، وعلى سبيل المثال، أعلنت شركة "إيفي كونكت" الأميركية في فبراير 2022 عن توسيع خيار الشحن المرن منخفض المخاطر مع دفعات شهرية صغيرة، وهو برنامج شحن تقدمه الشركة للمركبات الكهربائية.

قانون الاستثمار

وتعزز المبادرات الحكومية الموالية في دفع نمو السوق للأمام، وعلى سبيل المثال، يهدف قانون الاستثمار في البنية التحتية والوظائف في الولايات المتحدة إلى استثمار نحو 550 مليار دولار على مدى عشر سنوات، لتحسين البنية التحتية للبلاد، ويخصص هذا القانون نحو 7.5 مليارات دولار لإنشاء بنية تحتية لشحن السيارات الكهربائية سلسلة وسهولة الوصول، ومن المتوقع أن يدفع هذا نمو السوق، وخاصة أن 72.5% فقط من أصل 657 شاحناً سريعاً عالمياً تعمل في منطقة خليج سان فرانسيسكو، وفي المملكة المتحدة توجد أكثر من 5% من أصل 26 ألف شاحن عام للسيارات الكهربائية معطلة، وتتطلب شواحن السيارات الكهربائية صيانة عالية.

تشكل البنية التحتية غير الكافية لشحن المركبات الكهربائية فرصة نمو لصناعة الشحن، وقد يكون السبب وراء العديد من أجهزة الشحن المعطلة هو افتقارها إلى الصيانة المناسبة حيث تتطلب جميع المركبات الكهربائية بنية تحتية مختلفة للشحن، والتي يصعب صيانتها، وهذا يخلق بدوره فرصة



وبالتالي، يتعين تحويل الطاقة من البنية التحتية للشحن الكهربائي من تيار متردد إلى تيار مستمر، وهو ما يستغرق وقتًا أطول، ومع ذلك، فإن الشحن بالتيار المتردد متاح بسهولة وهو خيار أكثر أمانًا، مما يدفع نمو قطاع محطات الشحن بالتيار المتردد في صناعة الشحن، ومن المتوقع أن يسجل قطاع محطات شحن التيار المستمر أسرع نمو، وعلى عكس محطات شحن التيار المتردد، تحتوي شواحن التيار المستمر على محول داخل الشاحن نفسه، ويشق شحن التيار المستمر طريقه إلى مساحة الشحن نظرًا لقدراته على الشحن السريع ثنائي الاتجاه، ويفضل مزودو CaaS شواحن التيار المستمر، حيث يوفر الكثير من الوقت في الشحن، مما يزيد من كفاءة البنية التحتية وتلبية احتياجات العملاء خلال وقت محدد.

يسجل سوق الشحن في أميركا الشمالية نموًا كبيرًا، حيث تعد المنطقة موطئًا للاعبين بارزين في السوق، وعلاوة على ذلك، تستثمر الشركات بقوة في المركبات الكهربائية، مما يدفع نمو المنطقة، وسيكون الشحن مفيدًا في تحقيق أهداف انبعاثات الكربون الصفرية في الولايات المتحدة وكندا، حيث حددت الحكومة الفيدرالية هدفًا مفاده أن نصف سيارات الركاب والشاحنات الخفيفة الجديدة المباعة في عام 2030 يجب أن تكون ZEV، بما في ذلك المركبات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات والمركبات الكهربائية الهجينة القابلة للشحن.

تخلق مثل هذه المبادرات المزيد من فرص النمو للسوق في أميركا الشمالية، وعلى سبيل المثال، تشهد سوق الشحن الأميركية توسعًا كبيرًا، مدفوعًا بالحاجة المتزايدة إلى حلول شحن المركبات الكهربائية المريحة وسهلة الوصول، ويشهد قطاع السيارات في الولايات المتحدة زيادة في تبني نماذج خدمة الشحن، مع التركيز على تحسين تجربة المستخدمين، وتقوم الشركات ومرافق وقوف السيارات والمؤسسات التجارية، بدمج هذه الخدمة لتلبية احتياجات العدد المتزايد من مستخدمي المركبات الكهربائية.

سيطر القطاع التجاري على السوق في عام 2024، ويزيل الشحن كخدمة عبء الملكية والصيانة من الشحن من خلال توفير حل شحن أكثر سهولة في الوصول إليه، ويشمل القطاع التجاري نقاط صناعة الضيافة ومرائب السيارات والمباني المكتبية والوحدات متعددة المرافق وغيرها، ويمكن أن تتمتع هذه الأماكن العامة بالشحن كخدمة إما على أساس الاشتراك أو الاستضافة في المبنى أو التمويل من خلال طرف ثالث، وهذا الأمر يسهل إمكانية وصول هائلة لمستخدمي المركبات الكهربائية، مما يقلل من قلقهم، ويعزز استخدام المركبات الكهربائية لتحسين الصحة البيئية والمجتمعية، ويمكن للأماكن التجارية الاستفادة من خدمة الشحن من خلال زيادة الاحتفاظ بالعملاء وتوفير التجربة الأكثر إرضاءً وراحة لعملائها.

البنية التحتية للشحن

على الرغم من ازدهار مبيعات السيارات الكهربائية خلال السنوات الماضية، إلا أن البنية التحتية للشحن تفتقر إلى نفس النمو، ويمكن أن يوفر الشحن كخدمة حلاً سهلاً وخالية من المتاعب، ويمكن للمستهلكين شحن مركباتهم دون عناء تركيبها أو صيانتها، مما يقلل بشكل كبير من التكلفة الأولية لشراء مركبة كهربائية، وتؤدي كفاءة التكلفة وسهولة الوصول إلى خدمة الشحن على دفع نمو القطاع، وقد سيطر قطاع الشحن بالتيار المتردد على السوق في عام 2024، حيث تستخدم معظم البنى التحتية للشحن بالتيار المتردد بقوة عادية تبلغ 22 كيلواط، اعتمادًا على نوع السيارة والبنية التحتية المتاحة، وتتطلب شواحن التيار المتردد وقتًا أطول للشحن؛ وبالتالي يتم استخدامها كخيار فعال في الأماكن السكنية أو التجارية مثل المباني المكتبية أو الفنادق.

تخزن المركبات الكهربائية الطاقة على هيئة تيار مستمر؛



تسجيلات المركبات الكهربائية في المملكة المتحدة زيادة بنسبة 40 %، وقد دفعت أهداف الحكومة البريطانية الطموحة لحد من انبعاثات الكربون وتعزيز التنقل الصديق للبيئة في زيادة الطلب على إنشاء بنية تحتية شاملة ومريحة للشحن.

وبما أن ألمانيا قوة عظمى في صناعة السيارات، فهناك تركيز متزايد على التحول نحو حلول نقل أكثر نظافة، وتعمل المبادرات الحكومية والسياسات البيئية القوية على دفع توسع صناعة الشحن، مع دعم الإعانات والمنح واللوائح الداعمة التي تشجع على تطوير البنية الأساسية الشاملة للشحن، ويتمشى وضع محطات الشحن بشكل استراتيجي في المناطق الحضرية، وعلى طول الطرق السريعة، وفي الأماكن العامة مع الطلب المتزايد على خيارات الشحن المريحة والمتاحة، ومعالجة مخاوف السائقين بشأن عدم وجود محطات لتزويد المركبات بالوقود اللازم.

يزدهر السوق في أميركا الشمالية من خلال الشراكات الاستراتيجية مع مقدمي الخدمات العامة والتعاون بين مقدمي خدمات الشحن ومصنعي السيارات، جنبًا إلى جنب مع إطلاق المنتجات، وعلى سبيل المثال، في سبتمبر 2023، أطلقت مجموعة "دايمرر للشاحنات" الأميركية، أكبر مصنعي المركبات التجارية في العالم، خدمة توفير وقود كهربائي نظيف بشكل موثوق وبأسعار معقولة في أميركا الشمالية، والهدف هو مساعدة العملاء في الانتقال إلى النقل المستدام.

في المقابل، سيطرت سوق خدمة الشحن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على الصناعة في عام 2024، وبلغت حصة الإيرادات فيها 31.28 %، بفضل وجود العديد من اللاعبين البارزين، والتبني المتزايد للسيارات الكهربائية في البلدان ذات الكثافة السكانية الكبيرة، مثل: الصين والهند وكوريا الجنوبية، مما يخلق طلبًا كبيرًا على البنية التحتية للشحن، وعلاوة على ذلك، تساهم المبادرات الحكومية الموازية في نمو المنطقة، مثل خارطة طريق وكالة الطاقة الدولية بحلول عام 2050 والتي تروج لاستخدام المركبات الكهربائية ووجود شبكة أفضل للبنية التحتية لشحن السيارات الكهربائية.

من المتوقع أن تظهر أوروبا باعتبارها أسرع الأسواق الإقليمية نموًا حتى نهاية العقد الحالي، وتنتظر الحكومات الأوروبية إلى الشحن كخدمة باعتباره المفتاح لتسريع استخدام المركبات الكهربائية. ولتسريع التبني، تقدم الحكومات في جميع أنحاء أوروبا حوافز مختلفة، وعلى سبيل المثال، في هولندا، تصل نسبة الخصم على شراء وتركيب محطات الشحن إلى 36 % للكيانات والشركات العامة، وتدفع مثل هذه المبادرات نمو السوق، ويمكن ربط توسع سوق الشحن في المملكة المتحدة بالاعتماد المتزايد على المركبات الكهربائية والتزام الدولة بحلول النقل المستدامة، ويشهد عدد



الاقتصادية

ساكسو ماركتنس: سوق النفط لا تزال تواجه عدم اليقين بسبب الطلب والتطورات الجيوسياسية

تحالف أوبك+ بشأن سياسة الإنتاج الذي تم تأجيله إلى يوم الخميس المقبل، وقامت الأسواق بالفعل بتسعير التأخير".

فيما ذكر لـ "الاقتصادية" مدير الشراكة الدولية في شركة سناب الإيطالية للطاقة فيتوريو موسازي، أنه لا تزال أسعار النفط الخام متراجعة، حيث تواجه ضغوط بيع ومخاطر مزيد من الانخفاضات.

وأضاف، أن "وفرة العرض لا تزال في متناول اليد في المشهد النفطي"، لافتاً إلى أن التغيير الوحيد الذي يمكن أن يدفع أسعار النفط إلى الارتفاع سيكون عندما تفكر أوبك+ في تعميق تخفيضات الإنتاج أو تمديدتها لمدة عام واحد".

من ناحيته، أوضح لـ "الاقتصادية" مدير إستراتيجيات الطاقة في شركة "كورت" الدولية، ديفيد لديسما، أن التجار في حالة حذر انتظارا لتوضيح إستراتيجية عمل أوبك+ في عام 2025، مضيفاً أن "اجتماع أوبك+ المقبل سيناقش ما إذا كان سيمضي قدماً في استعادة الإمدادات أو تمديد تخفيضات الإنتاج حتى عام 2025، لتجنب زيادة العروض في السوق العالمية".

ذكرت شركة "ساكسو ماركتنس" في سنغافورة، أن سوق النفط الخام لا تزال تواجه حالة من عدم اليقين بشأن الطقس والطلب والتطورات الجيوسياسية.

ويقول مختصون ومحللون نفطيون، "إن العقود الآجلة للنفط الخام انخفضت بنسبة 4.55% هذا الأسبوع إلى 68 دولاراً"، لافتين إلى وجود تساؤلات في السوق حول دور تخفيضات أوبك+ والطلب القوي في تحقيق استقرار الأسعار في ديسمبر الجاري ومنع حدوث خسائر أعمق.

وذكروا أن الاستقرار الجيوسياسي أدى إلى خفض علاوات المخاطرة، لكن يبقى المتداولون حذرين من اشتعال التوترات من جديد.

وأشاروا إلى انخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية بمقدار 1.84 مليون برميل، ما يشير إلى قوة الطلب لكن مخزونات البنزين أظهرت اتجاهات استهلاك متباينة.

وأبرز المختصون استمرار المخاوف من زيادة العرض، حيث تتوقع وكالة الطاقة الدولية وجود فائض قدره مليون برميل يومياً بحلول عام 2025 ما يؤثر في توقعات النفط على المدى الطويل.

وفي هذا الإطار، قال لـ "الاقتصادية" مدير شركة "إنرجي فيينا" فولفجانج الياس، "إن المتداولين ينتظرون نتيجة اجتماع



النفط يرتفع ٠,١ % بفضل بيانات صينية متفائلة وهدنة إسرائيلية لبنانية هشة

الإمدادات جراء الصراع بين إسرائيل وحزب الله واحتمالات زيادة المعروض خلال العام المقبل على الرغم من توقعات بتمديد أوبك+ لتخفيضات الإنتاج.

مصادر "رويترز" الأسبوع الماضي أبلغت أن تحالف أوبك+، الذي يضم دول منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاء من بينهم روسيا، أرجأ اجتماعه المقبل بشأن سياسة الإنتاج إلى 5 ديسمبر، كما يبحث إرجاء زيادة إنتاجه من النفط والتي كان من المقرر أن تبدأ الشهر القادم.

وقال سيكامور "سيسمح تمديد تخفيضات الإنتاج لأوبك+ بمزيد من الوقت لتقييم تأثير الإعلان عن سياسات ترامب فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والطاقة وكذلك لمعرفة رد فعل الصين".

ارتفعت أسعار النفط اليوم الاثنين بدعم من تفاؤل إزاء نشاط المصانع في الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم ومع استئناف إسرائيل هجماتها على لبنان رغم اتفاق وقف إطلاق النار، مما يزيد من حدة التوتر في الشرق الأوسط.

العقود الآجلة لخام برنت صعدت 8 سنتات أو 0.1 % إلى 71.92 دولار للبرميل بحلول الساعة 03:00 بتوقيت جرينتش، في حين بلغ خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 68.09 دولار للبرميل بزيادة 9 سنتات أو 0.1 %.

جاء ارتفاع الأسعار بعد أن أظهر مسح رسمي أن نشاط المصانع في الصين شهد توسعا ضعيفا للشهر الثاني على التوالي في نوفمبر، ما يشير إلى أن موجة من التحفيز بدأت أخيرا في الظهور في الوقت الذي يصعد فيه الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب تهديداته التجارية.

توني سيكامور محلل السوق لدى آي.جي.في في سيدني قال "البيانات الصينية جيدة، لكنني أعتقد أنها تأتي أيضا بسبب المخاوف من عدم صمود وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان".

ودخلت الهدنة بين إسرائيل وجماعة حزب الله اللبنانية حيز التنفيذ يوم الأربعاء الماضي لكن الجانبين يتبادلان الاتهامات بخرقها.

وفي الأسبوع الماضي، انخفض الخامان القياسيان برنت وغرب تكساس بأكثر من 3 بالمئة، مع انحسار المخاوف بشأن تضرر



الطاقة

واردات الهند النفطية تترقب طفرة من دولتين عربيتين

Insights) أبيضيك رانجان: "صُمّمت المصفاة للعمل بأكثر من 83% من الخام المستورد متوسط الدرجة، والباقي من الخام المحلي.. يُمكن أن يكون الأورال الروسي خيارًا مفضلًا".

وتابع: "ستحاول المصفاة تنويع سلة الخام الخاصة بها لتحقيق أمن أفضل، إذ لا يمكن استبعاد قلة البراميل الروسية في المستقبل.. يأتي الخام العربي (السعودي) وخام البصرة (العراقي) في المرتبة التالية ضمن أفضل 3 أنواع خام ستستعملها المصفاة".

كما أشار "رانجان" إلى أن تكوين المصفاة من شأنه أن يسمح لها بمعالجة أنواع مختلفة من الخام الأثقل أيضًا.

ووفقًا لمسؤولي الشركة، فإن بناء جميع وحدات المعالجة للمصفاة المتكاملة الجديدة يسير على المسار الصحيح لتلبية الموعد النهائي في يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2025.

ودخلت وحدات المعالجة الرئيسية، مثل معالجة الديزل بالهيدروجين وتوليد الهيدروجين، مرحلة ما قبل التشغيل.

ويبلغ التقدم الفعلي لوحدات المعالجة الرئيسية الأخرى نحو 94%، كما تمّ ربط خط أنابيب المصفاة بمحطة استيراد النفط الخام القريبة في موندرا على الساحل الغربي وحقول النفط في مانغلا.

من المقرر أن تحقّق واردات الهند النفطية من دولتين عربيتين طفرة مستقبلية، إذ تقترب مصفاة جديدة من الانطلاق خلال بضعة أشهر، عقب إنهاء عمليات البناء، وفق تحديثات القطاع لدى منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن).

وتُعَدّ المصفاة الجديدة -المسماة هندوستان بتروليوم كوربوريشن راجستان (HRRL)- مصفاة متكاملة ومجمع بتروكيماويات بسعة 9 ملايين طن متري سنويًا، وهي قيد الإنشاء حاليًا في باتشبادرا بمنطقة بالوترا في راجستان.

وبُنيت المصفاة الهندية بشكل مشترك من قبل شركة هندوستان بتروليوم كوربوريشن المملوكة للدولة (Hindu- stan Petroleum Corporation) وحكومة راجستان، بحصص ملكية تبلغ 74% و26% على التوالي.

ووضعت المصفاة وحدات معينة في مرحلة ما قبل التشغيل، في وقت من المتوقع أن تتجاوز فيه الهند معدل نمو الطلب على النفط في الصين.

الواردات النفطية من 3 دول

من المتوقع أن تعتمد مصفاة هندوستان بتروليوم كوربوريشن راجستان على واردات النفط من 3 دول، إلى جانب الإمدادات المحلية، وفق ما أفادت به وكالة "إس آند بي غلوبال" (S&P Global).

وقال رئيس أبحاث النفط في جنوب آسيا لدى إس آند بي غلوبال كوموديتي إنسايتس (S&P Global Commodity)



وأضافت: "إن المرونة في استعمال مزيج من الخام المستورد وخام راجستان من شأنها أن تساعد في تحسين الربحية وتُفيد الشركة".

ومن المتوقع أن تنتج المصفاة -أساسًا- الديزل عالي السرعة والبنزين ومنتجات البتروكيماويات ذات القيمة المضافة، مثل البولي بروبيلين والبوتادين والبولي إيثيلين منخفض الكثافة والبولي إيثيلين عالي الكثافة والبنزين.

كما أشار نائب الرئيس في شركة كوتاك سكيوريتيز (Kotak Securities)، سوميت بوكارنا، إلى أنه "فيما يتعلق باقتصادات التكلفة، أبرزت الإدارة أن مصفاة راجستان ستتمتع بواحدة من أعلى عمليات التكامل البتروكيماوي، مع توقعات بهوامش تكرير إجمالية تبلغ نحو 20 دولارًا للبرميل".

وتابع: "ستكون النفقات التشغيلية لمصفاة راجستان متماشية مع المصافي الأخرى عند 2 إلى 3 دولارات للبرميل".

واردات الهند النفطية

فيما يتعلق بواردات الهند النفطية، أبقّت شركة إنديان أويل (Indian Oil) -أكبر شركة تكرير في البلاد- على اتفاقها السنوي لاستيراد الخام من العراق عند 21 مليون طن (149.1 مليون برميل) لعام 2025.

وقال رئيس الشؤون المالية بالشركة أنوج جين، إنه من بين الـ 21 مليون طن (149.1 مليون برميل)، هناك نحو 12 مليون طن (85.2 مليون برميل) ثابتة و9 ملايين طن (63.9 مليون برميل) مشتريات اختيارية، وفق ما نقلته وكالة رويترز.

مزاي المصفاة الهندية الجديدة وفق المعلومات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، تحمل المصفاة الهندية الجديدة عدّة مزايا، إذ تقع في موقع إستراتيجي، يجعلها في وضع جيد لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات البتروكيماوية؛ نظرًا لقربها من أسواق الطلب في غرب وشمال ووسط الهند.

ووصف وزير النفط الهندي هارديب سينغ بوري مصفاة راجستان بأنها "جوهرة الصحراء"، مسلّطًا الضوء على إمكاناتها في جلب العديد من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك توفير الآلاف من الوظائف، والحدّ من اعتماد البلاد على البتروكيماويات المستوردة.

وقال بوري: "ستعالج 9 ملايين طن متري من النفط الخام، وتنتج أكثر من 2.4 مليون طن متري من البتروكيماويات، ما سيقفل من فاتورة الواردات بسبب البتروكيماويات".

وتأسست المصفاة في سبتمبر/أيلول 2013، وشهدت تصعيدًا في التكاليف عن التقديرات الأصلية بسبب الزيادات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية ونطاق العمل الموسع.

بالإضافة إلى ذلك، أدّت عمليات الإغلاق بسبب جائحة فيروس كورونا إلى تأخير منح الطلبات وأنشطة البناء؛ ما سبّب تأخيرًا للموعد النهائي للاستكمال بضع سنوات.

وقالت شركة كريسيل (CRISIL) -وهي وحدة تابعة لشركة ستاندرد آند بورز غلوبال- في مذكرة بحثية: "نظرًا لكونه مجمعًا متكاملًا للتكرير والبتروكيماويات، فمن المتوقع أن يتمتع المشروع بميزة التكلفة على مرافق البتروكيماويات المستقلة التي تحصل على المواد الخام من مصافي أخرى".



وتلبي الشركة نحو 55-57% من احتياجاتها من النفط من خلال صفقات سنوية مع كبار المنتجين.

وأضاف جين أن شركة النفط الهندية -مثل شركات التكرير الأخرى في البلاد- تتطلع إلى تعظيم وارداتها من النفط الروسي.

وصرّح وزير النفط الهندي هارديب سينغ بوري، يوم الثلاثاء (26 نوفمبر/تشرين الثاني 2024)، بأن روسيا أصبحت أكبر مصدري النفط إلى الهند، إذ تمثّل أكثر من 35% من واردات البلاد.

وسلّط الوزير الضوء على التحول الدراماتيكي بمصادر النفط في الهند على مدى العامين الماضيين، مع ارتفاع واردات النفط الروسية من 0.2% فقط في فبراير/شباط 2022 إلى احتلال المركز الأول في الأشهر الأخيرة.

وأشار إلى أن الزيادة تتأثر بديناميكيات الأسعار العالمية والتوافر، إذ توازن الهند العقود طويلة الأجل مع عمليات الشراء في السوق الفورية.

كما أكّد بوري الطبيعة المتطورة لشراكات الطاقة الهندية، مشيرًا إلى موزّدين مهمّين آخرين مثل السعودية والإمارات والعراق والكويت والولايات المتحدة، وفق ما نقلته منصة "بيزنس ستاندرد" (Business Standard).



الطاقة

حقل نفط عربي باحتياطات 50 مليار برميل ينتعش بعقد جديد

ثلاثة) إلى 1.5 ملايين برميل يوميًا على المدى الطويل.
واكتُشف الحقل في عام 1962، وأُخذ قرار الاستثمار النهائي
بشأنه في 1977؛ لبدء الإنتاج عام 1982.

ويدير الحقل شركة "زاكوم ديفلوبمنت كومباني" (زادكو-
ZADCO)، وهي مشروع مشترك يتألف من أدنوك بنسبة
60% من الأسهم، وإكسون موبيل الأميركية بنسبة 28%،
وإنبكس اليابانية (INPEX) بنسبة 12%.

احتياطات حقل زاكوم العلوي
تشير التقديرات إلى احتواء الحقل العملاق -الذي يبعد
مسافة 84 كيلومترًا شمال غرب أبوظبي- على احتياطات
نفطية تصل إلى 50 مليار برميل من الخام، بحسب منصة
أوفشور تكنولوجي (offshore-technology).

ويضم الحقل نحو 450 بئرًا تمتد على مساحة تتراوح بين 7
و8 آلاف قدم تحت سطح البحر، متصلةً بأكثر من 90 منصة
إنتاج، ويُنقل النفط المستخرج عبر شبكة خطوط أنابيب إلى 4
مرافق معالجة، ثم يُضخ إلى شبكة نقل أطول على مساحة
55 كيلومترًا إلى جزيرة زركوة للمزيد من المعالجة والتخزين
والتصدير.

وانطلقت خطة باستثمارات بلغت 10 مليارات دولار لثُممر
رفع الطاقة الإنتاجية لحقل زاكوم العلوي من 500 ألف
برميل يوميًا إلى 750 ألف برميل يوميًا لمدة 25 عامًا.

سجّل حقل نفط عربي عملاق تطورًا جديدًا من شأنه أن
يعزز دوره محليًا ودوليًا؛ كونه ثاني أكبر حقول النفط البحرية
في العالم، ورابع أكبر حقول النفط في العالم أيضًا.

وفي آخر تحديثات حقول النفط والغاز لدى منصة الطاقة
المتخصصة (مقرّها واشنطن)، أرسّت شركة بترول أبوظبي
الوطنية "أدنوك" عقدًا هندسيًا جديدًا لتطوير أكبر حقل
نفط بحري في الإمارات، وهو زاكوم العلوي، لزيادة طاقته
الإنتاجية على المدى الطويل.

وفازت شركة المقاولات الفرنسية "تكنيب إنرجي" (Tech-
nip Energies) بالعقد، ضمن برنامج "بي 5" (P5) الذي
يستهدف زيادة إنتاج أبوظبي من من النفط الخام إلى 5
ملايين برميل يوميًا بحلول عام 2027.

والإمارات هي ثالث أكبر منتجي النفط عربيًا، وبلغ إنتاجها
في العام الماضي (2023) 2.95 مليون برميل يوميًا، انخفاضًا
من 3.06 مليون برميل يوميًا في العام السابق (2022).

شركة أدنوك
وضعت شركة أدنوك هدف زيادة قدرات إنتاج عدد من
حقولها النفطية البحرية الأكبر من 4.85 مليون برميل يوميًا
إلى 5 ملايين برميل يوميًا بحلول 2027.

ومن المتوقع أن ترفع المرحلة المقبلة من خطة توسعة أكبر
حقل نفط بحري في الإمارات زاكوم العلوي إنتاجه من هدف
الوصول إلى 1.2 مليون برميل يوميًا (في غضون عامين أو



من أبوظبي مقرًا لها.

وسبق لأدنوك التعاون مع شركة تكنيب في تطوير وتوسعة حقولها النفطية، ومنها أم اللولو، حيث تابعت منصة الطاقة المتخصصة في نهاية يوليو/تموز (2024) استكمال الشركة الفرنسية للالتزامات المنصوص عليها في عقد بقيمة 1.69 مليار دولار لتوحي أعمال الهندسة والتوريد والبناء في المرحلة الثانية.

وقبل ذلك في منتصف يونيو/حزيران (2024)، فازت تكنيب ضمن تحالف شركات يضم أيضًا شركتي جيه جي سي (JGC) و"إن إم دي سي إنرجي" (NMDC Energy) بعقد الهندسة والمشتريات والبناء في مشروع الرويس للغاز المسال بقدرة إنتاج 9.6 مليون طن سنويًا عبر خطي إنتاج.

وفي ديسمبر/كانون الأول (2021)، منحت شركة بروج، وهي مشروع مشترك بين أدنوك وشركة "بورباليس" لبناء وتشغيل مجمع بولي أوليفين في مدينة الرويس الصناعية، عقد الهندسة والشراء والبناء لإقامة وحدة جديدة لتكسير الإيثان.

وفيما بعد -وتحديدًا في نوفمبر/تشرين الثاني (2024)-، اتفق الشركاء على زيادة الإنتاج إلى مليون برميل يوميًا بحلول عام 2024 الجاري، باستثمارات تزيد على 30 مليار دولار.

وفي يوليو/تموز 2021، أعلنت أدنوك استثمار 2.8 مليار درهم (762.3 مليون دولار) لزيادة قدرات الإنتاج في كل من حقلي زاكوم العلوي وسطح الزربوط إلى 5 ملايين برميل يوميًا.

وتحديدًا، يتضمن مشروع توسعة "زاكوم العلوي" بناء 4 جزر اصطناعية هي الغلان وأم العنبر والتوك والسيفية، أو الجزيرة المركزية والغربية والشمالية والجنوبية على الترتيب.

حقل زاكوم العلوي

سجلت المرحلة الثانية من مشروع توسع حقل زاكوم العلوي -التي تستهدف زيادة الإنتاج إلى 1.2 مليون برميل يوميًا- تطورات متسارعة مؤخرًا وفي 16 أغسطس/آب (2024)، وبدأت شركات المقاولات تقديم عطاءات المشاركة.

كما رصدت منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن) في 3 يوليو/تموز (2024) منح أدنوك عقدًا بقيمة 2.7 مليار درهم (740 مليون دولار لشركة أدنوك للحفر بالتعاون مع شركة هونغ هوا "Honghua" لتوفير وتشغيل 3 حفارات في الجزر الاصطناعية المقامة لحفر الآبار وإكمالها بأكبر حقل نفط بحري في الإمارات.

وفي 13 نوفمبر/تشرين الثاني (2024)، منحت أدنوك العقد الرئيس للهندسة والمشتريات والإنشاءات بقيمة 500 مليون دولار ضمن إطار المرحلة الثانية في حقل زاكوم العلوي إلى شركة تارجت للإنشاءات الهندسية التي تتخذ



«كوب 16» الرياض ينطلق الاثنين... نحو الشرق الأوسط عالم خالٍ من التصحر

للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر يُعقد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتُعدُّ السعودية من أكبر الداعمين للاتفاقيات البيئية. وقد أعلن ولي العهد عن مبادرة «السعودية الخضراء» في الشرق الأوسط، والتي تهدف إلى زراعة 49 مليار متر مربع من الأراضي. واتفقت العديد من الدول مع المملكة وأيدت هذه الاتفاقية، بالإضافة إلى دول الخليج التي بدأت في التشجير والتأهيل وحماية السواحل.

برنامج المؤتمر

وكشفت رئاسة المؤتمر عن برنامج المؤتمر، والتي قالت إنه يتبع نهجاً مزدوجاً غير مسبوق لمسار التفاوض وأجندة العمل، عبر التركيز على تعزيز الحلول الدولية للأزمات العالمية العاجلة الناجمة عن تدهور الأراضي والتصحر والجفاف، للوصول بمسار التفاوض الدولي إلى قرارات حاسمة وعملية من الأطراف في الاتفاقية، بحيث تكون قابلة للتنفيذ في وقت قياسي. وأوضحت رئاسة المؤتمر أن أجندة العمل المتزامنة مع المسار التفاوضي ستدعم وتشجع عرض المبادرات التطوعية والابتكار والحلول العملية عبر مجموعة من أيام المحاور الخاصة المهمة لاستعادة الأراضي ومعالجة الجفاف، أثناء انعقاد المؤتمر الذي تستضيفه الرياض، انطلاقاً من الجلسات الوزارية رفيعة المستوى التي ستناقش تعزيز القدرات لمواجهة الجفاف، والتمويل وتأثير تدهور الأراضي والجفاف على الهجرة القسرية والأمن والازدهار، وغيرها من القضايا ذات العلاقة مثل الابتكار والذكاء الاصطناعي والإدارة المستدامة للأراضي.

تتجه أنظار العالم إلى العاصمة السعودية التي تستضيف مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (كوب 16) وذلك لإيجاد حلول من أجل مواجهة التحديات البيئية التي تهدد كوكب الأرض، ومضاعفة الجهود للحد من تدهور الأراضي، وتقليل آثار الجفاف عليها. فبدءاً من يوم الاثنين ولدة أسبوعين من 2 إلى 13 ديسمبر (كانون الأول)، تهيأ الرياض لمؤتمر «كوب 16» للعمل من أجل تعزيز التعاون بين 197 دولة موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وحشد الإمكانيات للبحث عن الحلول الفعالة لإعادة تأهيل ملايين الهكتارات من الأراضي المتدهورة والحد من الجفاف، دعماً لصنّاع القرار، وتشجيعاً لدور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في حماية البيئة والمحافظة على الثروات الطبيعية. ويُعدُّ «كوب 16» أكبر اجتماع على الإطلاق لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وهو الأول الذي يُعقد في منطقة الشرق الأوسط وأكبر مؤتمر متعدد الأطراف تستضيفه السعودية على الإطلاق. كما يصادف هذا المؤتمر الذكرى الـ30 لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وهي إحدى المعاهدات البيئية الثلاث المعروفة باسم اتفاقية 1992 في البرازيل، إلى جانب اتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي.

وتوقع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أن يكون «كوب 16» بمثابة نقطة تحول، حيث يمثل التزاماً عالمياً متجدداً بتسريع الاستثمار والعمل على استعادة الأراضي وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف لصالح الناس والكوكب. ولفت إلى أن «كوب 16» سيكون أكبر مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الأراضي حتى الآن، وأول مؤتمر



ويوم التمويل (11 ديسمبر).

منتدى «مبادرة السعودية الخضراء»

وتزامناً مع انعقاد المؤتمر، تستضيف الرياض النسخة الرابعة من منتدى «مبادرة السعودية الخضراء»، خلال يومي 3 و4 ديسمبر، تحت شعار «ببطيقتنا نبادر»، بهدف تعزيز التعاون وتسريع العمل لبناء مستقبل أكثر استدامة. ومن المقرر أن يجمع المنتدى السنوي هذا العام المئات من صنّاع السياسات وقادة قطاع الأعمال والخبراء من جميع أنحاء العالم في الجناح المُخصص لـ «مبادرة السعودية الخضراء»، في المنطقة الخضراء بمؤتمر «كوب 16». ما سيشهد المنتدى السنوي تنظيم عدد من الجلسات المتخصصة بهدف استكشاف أفضل الممارسات، والاطلاع على أحدث الابتكارات، واستعراض التقدم المُحرز على صعيد تحقيق أهداف المبادرة، وذلك في إطار المساعي المستمرة لتعزيز آفاق التعاون، وتسريع وتيرة الجهود الهادفة إلى بناء مستقبل أكثر استدامة. يشار إلى أن تدهور الأراضي يؤثر على ما يقرب من 40 في المائة من مساحة الأرض، وتطال تأثيراته حياة أكثر من 3.2 مليار شخص، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

وتشير البيانات إلى أن هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، خاصة في ظل تفاقم القضايا الناجمة عن تدهور الأراضي والتصحر والجفاف. ففي كل عام، تتدهور مساحات تصل إلى 100 مليون هكتار من الأراضي، استناداً إلى نتائج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

وزادت وتيرة الجفاف وشدته بنحو الثلث منذ عام 2000. ولا تزال مبادرات استعادة الأراضي والقدرة على مواجهة الجفاف تعاني من نقص كبير في التمويل، حيث من المقرر أن يعطي المؤتمر الأولوية لحشد التمويل من القطاعين العام والخاص لتسريع الإجراءات التصحيحية.

وقال وكيل وزارة البيئة والمياه والزراعة لشؤون البيئة ومستشار رئاسة «كوب 16»، الدكتور أسامة فقيها: «إن هذا المؤتمر يعد لحظة محورية للمجتمع الدولي للتصدي لتحديات تدهور الأراضي والجفاف والتصحر. ومما لا شك فيه أن الطريقة التي نتعامل بها مع أرضنا تترك تأثيراً عميقاً على حياة وسبل عيش الناس في جميع أنحاء العالم، وتسهم في انعدام الأمن الغذائي والمائي والتغير المناخي، فضلاً عن نشوب الصراعات وتفشي ظروف عدم الاستقرار والهجرة القسرية». وأضاف: «بصفتنا الدولة المضيفة التي ترأس هذا الحدث، فقد استحدثنا أول منطقة خضراء منذ انطلاق مؤتمرات الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وذلك بهدف حشد المجتمع العلمي والشركات والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية والجمهور ليسهم الجميع في تحقيق تغيير دائم. وفي الوقت نفسه، نعمل على إشراك صنّاع السياسات من مختلف أنحاء العالم في مجموعة من المناقشات الرفيعة لتقديم إجراءات مهمة يشارك في صياغتها واعتمادها أطراف متعددة. ومن شأن هذا النهج المزدوج أن يلعب دوراً ضرورياً لتسريع مبادرات استعادة الأراضي وتعزيز القدرات لمواجهة الجفاف، وهي الإجراءات التي تحتاج إليها الأرض والشعوب في جميع أنحاء العالم».

وإلى جانب مسار المفاوضات، ستقام أجندة عمل طوال مدة انعقاد المؤتمر، والتي تتضمن أياماً للمحاور الخاصة لصقل المناقشات وتسريع الوصول إلى النتائج المنشودة، حيث سيتناول كل يوم موضوعاً مختلفاً.

كما يتم تنظيمها بصفة مشتركة في المنطقتين الخضراء والزرقاء، بما في ذلك يوم الأرض (4 ديسمبر)، ويوم نظم الأغذية الزراعية (5 ديسمبر)، ويوم الحوكمة (6 ديسمبر)، ويوم الشعوب (7 ديسمبر)، ويوم العلوم والتكنولوجيا والابتكار (9 ديسمبر)، ويوم تعزيز القدرات (10 ديسمبر)



مصر تعتزم مواصلة استيراد الغاز المسال حتى الشرق 2029-2030

وانفقت في هذا الإطار بالفعل مع شركتي "إيني" الإيطالية و"أباتشي" الأميركية لزيادة الإنتاج، وتعهدت لهما بسداد المستحقات المتأخرة لتحفيزهما على استكمال برامج تنمية الحقول والاستكشافات.

السداد

سددت الحكومة المصرية مليار دولار من مستحقات شركات النفط الأجنبية المتأخرة البالغة ملياري دولار مطلع نوفمبر الجاري، في إطار سعيها لسداد متأخرات شركات النفط الأجنبية لتحفيزهم على زيادة استثماراتهم وحفر آبار جديدة.

المسؤول قال لـ"الشرق" إن "مصر بدأت في مفاوضات مع الشركات الأجنبية الموردة للغاز المسال، بشأن التعاقد على شحنات جديدة للسنوات المقبلة مع الحصول على فترات سداد طويلة الأجل تصل لعام بدلاً من الـ6 شهور المنصوص عليها في التعاقدات الحالية مع الموردين".

تعتزم مصر مواصلة استيراد الغاز المسال من الخارج حتى 2029-2030 لتوفير احتياجات البلاد، في ظل التناقص الطبيعي للحقول والذي هوى بإنتاج البلاد إلى 4.3 مليار قدم مكعب يومياً من الغاز الطبيعي، إذ تبلغ الاحتياجات اليومية حوالي 6 مليارات قدم وتزيد في فصل الصيف، بحسب مسؤول حكومي تحدث مع "الشرق" شريطة عدم نشر اسمه.

ومع التراجع الملحوظ في إنتاج مصر من الغاز الطبيعي، تحولت البلاد مجدداً إلى استيراد الغاز المسال بداية من هذا العام، بعد توقفها منذ 2018 عن ذلك بدعم من اكتشافات جديدة للغاز وقتها، يتقدمها حقل ظهر.

تعمل حكومة البلاد على زيادة كميات الغاز الطبيعي المتاحة في الدولة، وذلك لسد احتياجاتها، ما دفعها للاتفاق على ما يصل إلى 50 شحنة من الغاز المسال منذ أبريل الماضي وحتى الآن، كما أجلت بعض الشحنات إلى الربع الأول من 2025.

الاستيراد

المسؤول الذي تحدث مع "الشرق" قال إن "الخطة الموضوعية لاستيراد الغاز المسال تتم حالياً وفقاً لمؤشرات إنتاج الغاز محلياً حتى 2030، إذ اتضح أن جميع الآبار التي سيتم ربطها خلال تلك الفترة لن تنجح في سد الفجوة بين الاستهلاك المحلي والإنتاج المتوقع".

وبجانب الاستيراد، تتواصل مصر مع الشركات الأجنبية التي تعمل على استخراج الغاز في البلاد لحثها على زيادة الإنتاج.

شكراً.